

العوامل ف : يكن أن نشي بل جانبي متلفي فيما يتعلق بتوزيع الدال، يتعلق الانب الال بالتوزيع الشخصي بي الفائدة الرباح للجانب الال، يرتفع حجم بالنسبة المستهلك كلما كان هذا التوزيع أقرب بل التساي، الذي لسستهلك بل الفقراً يرتفع اليل الذي لسستهلك يؤدي بل تزايد المستهلك أما نذا تساي اليل التوسط لسستهلك. فإن عادة توزيع الدال لن يتتب عليها زيادة ف المستهلك حت الو اتلف اليل دار النشر، القاهرة 1998 ص 90 المبحث الاني أما بالنسبة للتوزيع الوظيفي للدال، الرباح مثل يؤدي بل تفيض المستهلك، ايرجع ذلك أما بل باتلف مستويات الداول ف كلتا الفتتي أ للدافع الوجود لدى مستلمي الرباح لزيادة الداار من أجل عادة سستمارها ف الشراعات الختلفة امع ذلك فإن علقه توزيع الدال بستوى الدال هي علقه منتظمة بالشكل الذي يعل أرر التغيرات) العادية(ف التوزيع الوظيفي للدال تبال ضمن التغيرات ف مستوى الدال الذي توضحه دالة المستهلك العادية. الفرع الاني: الاروة الكن من الهم التمييز بي الدال تعرف الثروة على أنا جيع متلكات الفراد من الوول الالية العقارية الثروة، اهذا يعن أن الثروة هي أشل بكثي من الدال. اتدال الثروة ف كثي من الحيان ف دالة المستهلك الكلية كمحدد لسستهلك نذ يؤدي ارتفاع قيمة المتلكات العقارية الالاق الالية من أسهم اسندات لدى بعض الفراد بل زيادة ميلهم يتلك أسهما ف فعند ارتفاع أسعار السهم، فإن رراء هذا الشخص قد ازدادت فيما بل النفاق على المستهلك نتيجة نس مركزهم الال، فعلى سبيل الال نذا كان الشخص يتقاضى 500دج، اذا كان لو باع تلك السهم، العكس وحيح ف حالة نقصان الثروة. اهذا يؤدي أحد حسي الرئاسي مبادئ اسقتصاد الكلي – دار النشر عمان ، الكن يلحظ أن هذا الفرض س يكون وحيحا س نذا كان الدف من الداار هو مرد تقيق عائد ف الستقبل أما ف الاست الت يكون فيها الداار بغرض الطوارئ